ديوان المحاسبة ينتقد الحكومة الليبية

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

اتهم ديوان المحاسبة الليبي حكومة الوحدة الوطنية بتضخيم المصروفات في موازنة العام الجاري 2021 إلى 96,2 مليار دينار بسعر صرف 4,48 دنانير مقابل الدولار، إلى الدرجة التي ستعجز أي حكومة قادمة عن تمويلها، وتثقلها بالتزامات لن تكون قادرة على سدادها، حسب بيانات حديثة صادرة عن المؤسسة الرقابية التي أكدت أن الأولى بالحكومة الترشيد في الإنفاق. ودعا ديوان المحاسبة الحكومة إلى إعادة النظر في مشروع قانون الموازنة وضرورة تعديله بما يتناسب والاحتياجات الحقيقية، مطالبا بالتركيز على أربعة ملفات وهي: مواجهة جائحة كورونا والكهرباء والأمن الغذائي والدوائي والاستعداد للانتخابات. ولم يكتف ديوان المحاسبة بتوجيه نقد للحكومة، بل بعث برسالة لمجلس النواب، تحصلت «العربي الجديد» على نسخة منها، شدد فيها على أن الحكومة مطالبة بوضع خطة واضحة المعالم لضبط النفقات، وإلا فإن الأمر سيؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم، نتيجة للارتفاع الذي سيحصل في أسعار السلع والخدمات الأساسية مقارنة بالانخفاض في قيمة الدينار الليبي، ما يرهق ويثقل كاهل المواطن ومعيشته اليومية ويفاقم أزمة السيولة.

ووفق ديوان المحاسبة، فإن الحكومة قد تلجأ إلى السلطة التشريعية لإقرار قانون يجيز لها اللجوء لمصادر تمويل أخرى، تكون في الغالب إما بالاقتراض أو استعمال الاحتياطيات التي ستنفد بشكل أسرع. وتبدأ السنة المالية في ليبيا أول يناير/ كانون الثاني وتنتهي في 31 ديسمبر/ كانون الأول من كل عام. وقال عضو مجلس النواب صالح فحيمة، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن صرف الرواتب ودعم المحروقات سيتم بشكل طبيعي بناءً على موازنة العام الماضي، وأما موازنة 2021 فستتم المناقشة فيها من قبل مجلس النواب لتخفيضها وفقا لملاحظات ديوان المحاسبة. وأشار فحيمة إلى ضرورة فتح اعتمادات مالية شهرية مؤقتة لتغطية الإنفاق العام، إلى حين إقرار الموازنة العامة لعام 2021. من جانبه، أكد رئيس قسم الاقتصاد بالجامعة المفتوحة يوسف يخلف، لـ«العربي الجديد»، أن منح الإذن لوزارة المالية بفتح اعتمادات شهرية مؤقتة للصرف على أبواب الميزانية إلى حين اعتماد قانون الميزانية يخالف نص المادة (8) من قانون النظام المالي للدولة، الذي كان يستوجب أن يصدر من السلطة التشريعية في البلاد. وأوضح أن الأمر يترتب عليه تحكم مصرف ليبيا المركزي في عملية الصرف للرواتب والوقود، وذلك وفق أولويات حددها المركزي «اجتهاد خارج القانون المالي للدولة».

في سياق متصل، أكد ديوان المحاسبة أن هناك مبالغة في وضع تقديرات الإيرادات النفطية من قبل الحكومة باعتبارها الممول الأساسي لتنفيذ الموازنة، حيث قدرت بمبلغ 94 مليار دينار بسعر الصرف الجديد، ومقارنة بالحد الأدنى للأجور، سيقع العبء الأكبر على المواطن. ولفت ديوان المحاسبة إلى أن مشروع قانون الموازنة العامة حدّد استخدامات الموازنة للسنة المالية 2021 في خمسة أبواب، تضمن الباب الرابع منها الإنفاق على الدعم بقيمة 23 مليارا و110 ملايين دينار، خُصصت لدعم الأدوية والكهرباء والنظافة العامة والمياه والصرف الصحي والمحروقات وعلاوة الزوجة والأبناء.

(Getty)

زيادة صادرات ألعاب الأطفال رغم كورونا

شهدت الصين، أكبر مصدر لألعاب الأطفال في العالم، استمرار نمو صادراتها في عام 2020، على الرغم من تأثير جائحة كورونا.

وصدّرت الصين ما قيمته 33,5 مليار دولار من ألعاب الأطفال عام 2020، بزيادة 7,5 في المئة على أساس سنوي، وفقاً لما ذكرته الجمعية الصينية لمنتجات الألعاب والأحداث. وواصلت صادرات ألعاب الأطفال ارتفاعها هذا العام، إذ بلغت قيمة الصادرات 5,02 مليارات دولار في الشهرين الأولين بزيادة 96,8 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ونمت صادرات الصين من ألعاب الأطفال لمدة خمس سنوات متتالية منذ عام 2016. وعلى الرغم من صعوبات سببها كورونا في النصف الأول من 2020، سرعان ما ارتفعت صادرات ألعاب الأطفال مرة أخرى مع تراجع الوباء واستئناف الإنتاج في النصف الثاني من العام.

أسماء في الأخبار

الدوحة ستصبح مركزاً للاستثمار في المنطقة

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين التركية «موصياد»، عبد الرحمن قاآن، السعي لجعل العاصمة القطرية الدوحة، مركزاً للاستثمار في المنطقة، في ظلّ توفير الخدمات اللوجستية اللازمة، وفي مقدمتها ميناء حمد، والخطوط الجوية القطرية الأقوى في العالم، مع أسعار مناسبة للطاقة والأيدي العاملة الماهرة. وقال قاآن، في مؤتمر صحافي عقده أمس الأحد في الدوحة، إنّ هدف زيارته المساهمة في تعزيز العلاقات الاستثمارية والتجارية المتطورة بين تركيا وقطر، لافتاً إلى أنّها ليست فقط لجذب استثمارات قطرية إلى تركيا، بل لتشجيع رجال الأعمال الأتراك للاستثمار في قطر أيضاً.

كورونا يزيد «الإنفاق الانتقامي» في كوريا الجنوبية

أظهرت دراسة حكومية في كوريا الجنوبية، أنّ واحداً من كلّ أربعة من سكان العاصمة سيول، تحوّل إلى «الإنفاق الانتقامي» لتعويض عدم القدرة على التسوق خلال جائحة كورونا. وأشارت الدراسة الصادرة عن معهد أبحاث تابع لحكومة مدينة سيول، وفق وكالة «يونهاب» الكورية، أمس الأحد، إلى أنّ 24,3% ممن شملهم الاستبيان قالوا إنهم أنفقوا أكثر من المعتاد على منتجات بعينها، بسبب الرغبة المكبوتة خلال العزل الناجم عن الجائحة. وقال نحو 30,2% من الأشخاص، إنّ الإنفاق الانتقامي حدث خلال الربع الأخير من العام الماضي، فيما ذكر 23,4% أنّه حدث في يناير/ كانون الثاني وفبراير/شباط من العام الجاري.

نمو الإيرادات والأرباح لصناعة الآلات في الصين

ذكرت وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات في الصين، أنّ صناعة الآلات في البلاد سجلت توسعاً ثابتاً في الإيرادات والأرباح في الشهرين الأولين من العام الجاري. وأظهرت بيانات الوزارة أنّ إجمالي الإيرادات التشغيلية للشركات في القطاع بلغ 3,4 تريليونات يوان (حوالي 519,8 مليار دولار) خلال تلك الفترة، بزيادة 69,3 في المائة عن القاعدة المنخفضة في الفترة نفسها من العام الماضي، وهو ما يمثل متوسط نمو سنوي 7,4 في المائة في العامين الماضيين. بينما بلغ إجمالي أرباح الشركات في الصناعة 190 مليار يوان (حوالي 29 مليار دولار) في الفترة نفسها، بزيادة 23,5 بالمائة سنوياً في المتوسط، في العامين الماضيين.

13,7% تراجعاً في تجارة دبي خلال عام 2020

لندن ـ **العربي الجديد**

كبّدت جائحة فيروس كورونا الأنشطة التجارية في دبي خسائر باهظة، إذ تراجعت قيمتها بنسبة 13,7% العام الماضي، جراء تراجع الواردات وأنشطة إعادة التصدير. وأوردت وكالة أنباء الإمارات أن قيمة التجارة الخارجية بلغت 1,182 تريليون درهم (321,8 مليار دولار) في 2020، انخفاضاً من 1,37 تريليون درهم في 2019. وتراجعت الواردات بنسبة 13,8% إلى 686 مليار درهم، ونزلت قيمة إعادة التصدير، وهي جانب رئيسي من أنشطة تجارة دبي، بنسبة 21,7% إلى 329 مليار درهم. لكن الصادرات زادت بنسبة ثمانية بالمئة إلى 167 مليار درهم. وهبطت التجارة مع الصين، أكبر شريك تجاري لدبي، 5,3 بالمئة إلى 142 مليار درهم، بينما تقلصت التجارة مع الهند، ثاني أكبر شريك تجاري للإمارة، 34 بالمئة إلى 89 مليار درهم. وانخفضت التجارة مع الولايات المتحدة 21,5% إلى 61 مليار درهم، وهبطت مع السعودية، أكبر شريك تجاري عربي، 3,6% إلى 54 مليار درهم. ونمت تجارة الذهب 25,7% إلى 213 مليار درهم، فيما تراجعت تجارة الألماس 23,7% إلى 64 مليار درهم، ونزلت قيمة تجارة الزيوت البترولية 33,3% إلى 57 مليار درهم وتجارة الحلي 59,7% إلى 47 مليار درهم. وإلى جانب التجارة المتراجعة، أضرت جائحة كورونا بقطاعات اقتصادية رئيسية في دبي، على رأسها السياحة والعقارات، حيث لا تزال تداعيات الجائحة تلقي بظلال سلبية عليها. وأظهرت إحصائيات حديثة، صادرة عن دائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي (حكومية)، تراجع أعداد السياح الوافدين إلى الإمارة خلال فبراير/ شباط الماضي بنسبة 75,8% على أساس سنوي، ليصل عددهم إلى نحو 358,5 ألف زائر، مقابل 1,48 مليون زائر في ذات الفترة من 2020. وتلقى قطاع السياحة، شديد الأهمية للإمارة، ضربة كبيرة بفعل القيود المشددة التي اتخذتها دبي على دخول الأجانب، قبل أن تستأنف استقبال السياح بدءاً من 7 يوليو/ تموز الماضي، وسط تعافٍ بطيء بسبب المخاوف الصحية. وبحسب البيانات، انخفضت أعداد السياحة الوافدة بنسبة 75,2% إلى 810,2 آلاف سائح في أول شهرين من العام الحالي، مقابل 3 ملايين و270 ألفاً بالفترة المقارنة من 2020. وقبل كورونا، كانت دبي (المقصد السياحي الأكثر شهرة في الإمارات) تستحوذ على 67% من أعداد السياح للدولة، فيما تبلغ حصة العاصمة (أبوظبي) 18%، وتتوزع النسبة الباقية على باقي الإمارات.

أيام صعبة على الأسرة العربية

مصطفى عبد السلام

تقف معظم الأسر العربية هذه الأيام عاجزة عن تلبية احتياجات ذويها الأساسية، حتى من أبسط الحقوق وهي حق الغذاء وتناول طعام كافٍ وصحي، ففي مثل هذه الأيام من كل عام ومع دخول شهر رمضان الكريم كانت تلك الأسر تعاني من أزمة واحدة هي غلاء الأسعار، بما فيها السلع الغذائية واحتياجات ومستلزمات الشهر من مواد استهلاكية وتمور وغيرها. أما هذا العام فإن معظم الأسر لا تعاني فقط من مشكلة الغلاء المزمنة، بل تعاني من أزمات معيشية عدة فرضتها الحالة الصحية والاقتصادية القائمة. ففي ظل تفشي جائحة كورونا، شهدت الأسواق حالة ركود وكساد حادة لا تخطئهما عين المستهلك والتاجر، مع تدهور جنوني في أسعار العملات الوطنية كما هو الحال في اليمن ولبنان وسورية والسودان، وإلى حد ما في ليبيا والعراق والجزائر وتونس، وبسبب هذا التدهور حدثت موجات من تضخم الأسعار، بما فيها السلع الأساسية، خاصة وأن تلك الدول تستورد معظم احتياجاتها الغذائية من الخارج.

وصاحب غلاء الأسعار تراجع إيرادات كل الدول العربية من النقد الأجنبي، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتضخم والفساد والاحتكار، وتراجع فرص العمل المتاحة، خاصة في قطاعات خدمية تستوعب ملايين العمال مثل السياحة والبناء والتشييد والتجارة. كذلك عاد عشرات الآلاف من المغتربين إلى أوطانهم، خاصة العاملين في منطقة الخليج، وفي ظل هذه الأجواء تراجع مستوى الدخول والأجور، وتآكلت القدرة الشرائية للمواطن، وهددت حكومات بخفض رواتب موظفيها، في حين لوحت أخرى بعدم وجود موارد كافية لسداد تلك الرواتب، وفرضت حكومات حالة من التقشف وترشيد النفقات، في حين واصلت حكومات أخرى مسلسل خفض الدعم وزيادة فواتير الكهرباء والمياه والوقود والمواصلات العامة والسلع الأساسية. لقد طاول الهم معظم الأسر العربية، وبات حال الأسرة في اليمن الفقير والذي تحول إلى ساحة حرب منذ سنوات لا يختلف كثيراً هذه الأيام عن حال الأسرة في العراق التي تعوم على بحار من النفط، ربما يزداد الوضع سوءاً لدى الأسر التي تقطن دولاً تشهد حروباً وقلاقل أو اضطرابات أمنية وسياسية مثل اليمن وسورية وليبيا. لكن رمضان هذا العام هو الأصعب على الأسرة العربية، فهناك ما يشبه الاختفاء لموائد الرحمن التي يلتف حولها ملايين الفقراء العرب، إما بسبب تفشي وباء كورونا، أو بسبب ضعف تبرعات رجال الأعمال والقطاع الخاص وميسوري الحال، والجمعيات الخيرية والأهلية باتت تشكو من ضعف التبرعات بسبب الحالة الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الاقتصادات العربية.

مالية عامة

أعباء ديون مصر تتجاوز تريليون جنيه: فخ القروض

كشف تقرير برلماني تجاوز اعباء الديون المصرية تريليون جنيه (نحو 64 مليار دولار)، يأتي ذلك في الوقت الذي شهد فيه الدين الخارجي قفزات جديدة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

وصلت الديون المصرية قفزاتها، إذ أكدت بيانات رسمية زيادة الدين الخارجي بنسبة 14,7% في عام 2020، مقارنة بعام 2019، ويأتي ذلك في الوقت الذي كشف فيه تقرير برلماني تجاوز أعباء الديون تريليون جنيه (نحو 64 مليار دولار).

وأوضح البنك المركزي المصري، أمس الأحد، ارتفاع الدين الخارجي لمصر بنحو 14,7% على أساس سنوي في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، مسجلاً 129,19 مليار دولار بالمقارنة مع 112,67 مليار دولار في ديسمبر/ كانون الأول 2019، بإجمالي زيادة بلغت 16,5 مليار دولار.

وقال البنك المركزي في بيانات نشرها عبر موقعه الإلكتروني إن الدين الخارجي طويل الأجل سجّل زيادة خلال العام الماضي بنحو 15,85 مليار دولار، بمعدل بلغ 15,63%، ليصل إلى 117,24 مليار دولار بنهاية ديسمبر/ كانون الأول 2020، مقابل 101,37 مليار دولار في ديسمبر/ كانون الأول 2019. وارتفع على أساس ربع سنوي بنحو 3,7% من 113,014 مليار دولار في سبتمبر/ أيلول الماضي. وارتفعت نسبة الدين الخارجي طويل الأجل من إجمالي المديونية إلى 90,74% بنهاية ديسمبر الماضي مقابل 89,98% نهاية العام قبل الماضي.

وذكر البنك المركزي أنّ إجمالي الدين الخارجي قصير الأجل لمصر ارتفع إلى 11,959 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2020، مقابل 11,284 مليار دولار في ديسمبر 2019. وحقق تراجعاً بنحو 365,1 مليون دولار على أساس ربع سنوي بالمقارنة مع 12,324 مليار دولار في سبتمبر 2020.

واندفعت الحكومة المصرية بضغوط من الأزمة المالية التي تفاقمت بسبب تداعيات الجائحة الصحية نحو الاقتراض الداخلي والخارجي بشراهة، الأمر الذي أدى إلى زيادة أعباء وأقساط الديون لأرقام قياسية.

وفي هذا السياق، كشف تقرير برلماني زيادة قيمة أعباء الدين في الموازنة العامة للدولة بصورة سنوية، إذ وصلت إلى نحو 1024 مليار جنيه (الدولار = نحو 15,66 جنيها) في 30 يونيو/ حزيران 2020، ما يمثل نحو 53,5% من جملة الاستخدامات، و104% من إجمالي الإيرادات في الموازنة العامة، و17% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي الذي حققته الدولة في ذلك التاريخ.

وأوصت لجنة الخطة والموازنة في مجلس النواب (البرلمان) المصري، في تقريرها بشأن الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة عن السنة المالية 2019/ 2020، بتعزيز ثقافة ترشيد الإنفاق عند التعامل مع أموال الدولة، وتعزيز الرقابة الفعالة من أجهزة الدولة المختصة، وتشكيل لجنة تتولّى فحص الديون المستحقة للحكومة، والأرصدة الممكن تحصيلها، وغير الممكن تحصيلها، تضم في عضويتها متخصصين من وزارة المالية، والجهاز المركزي للمحاسبات، وعناصر من الجهات المستحقّة لها هذه الديون.

ورصد التقرير، الذي بدأت مناقشته أمس الأحد، ومن المقرر أن تتواصل مناقشته اليوم الإثنين، استمرار ظاهرة عدم استفادة عدد من الهيئات الداخلة في الموازنة، والهيئات العامة الاقتصادية من بعض المشروعات الممولة من المنح والقروض في الأغراض والأهداف المحددة لها في الاتفاقيات المبرمة بشأنها، وانخفاض العائد على الاستثمارات المالية لبعض الهيئات الاقتصادية، فضلاً عن عدم توفر أيّ عوائد من البعض الآخر منها. ودعا التقرير إلى تشكيل لجنة لحصر المبالغ التي تقاضاها كبار المسؤولين في الجهات الإدارية من أموال الصناديق والحسابات الخاصة، إلى جانب مواجهة ظاهرة التهرب الضريبي من أجل تنمية موارد الدولة وزيادتها، وتقليص العجز في الموازنة العامة الذي يعود في الأصل إلى عدم قدرة الإيرادات المحققة على مجابهة المصروفات الفعلية.

وأوضح التقرير أنّ 35 هيئة عامة في الدولة، منها 29 هيئة خدمية، و6 هيئات اقتصادية، لم تعتمد مجالس إداراتها حساباتها الختامية، بالمخالفة لقانون الهيئات العامة رقم 61 لسنة 1963، والقوانين والقرارات التنفيذية ذات الصلة.

وأفاد التقرير بأنّ 20 هيئة عامة، منها 14 هيئة خدمية، و6 هيئات اقتصادية، لم تُعتمد حساباتها الختامية في المواعيد المحددة بقانون الموازنة العامة للدولة رقم 53 لسنة 1973، مشيراً إلى إحالة اللجنة مخالفات الهيئات العامة التي لم تُعتمد حساباتها الختامية إلى هيئة النيابة الإدارية لتحديد المسؤولية، والهيئات التي اعتمدتها بعد المواعيد المقررة إلى الحكومة للاختصاص.

وأوصى التقرير بتشكيل لجنة من الجهاز المركزي للمحاسبات، وهيئة الرقابة الإدارية، لبحث هذه المخالفات، وتحديد المسؤولية تجاه الجهات المتسببة فيها، لافتاً إلى تجاوزات كذلك في إجمالي التكاليف والمصروفات ببعض الهيئات الاقتصادية، عما قرر لها من اعتمادات بناءً على موافقة مجلس النواب، وذلك بقيمة تجاوزت نحو 3,2 مليارات جنيه (204 ملايين دولار).

وفي إطار الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها الحكومة، اضطرت إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي للاقتراض منه أكثر من مرة خلال الأعوام الماضية، والرضوخ لمطالبه بتقليص الدعم من بعض السلع ورفع أسعار الوقود والكهرباء والعديد من الخدمات، لتقليص عجز الموازنة.

> 60%
>
> قال بنك التنمية الافريقي، في مارس/ آذار الماضي، إنّ جائحة كورونا تسببت في زيادة الأعباء المالية والفجوة التمويلية في مصر، محذرا من أنّ نحو 60% من إجمالي الديون الحكومية تحين آجالها خلال عام او اقل.

شراهة الاقتراض الحكومي انعكست سلبا على المواطنين (Getty)

بطالة

ازدياد الانتهاكات العمالية في الأردن

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

قال رئيس المرصد العمالي الأردني، أحمد عوض، إن عمليات التقييم الأولية لبيئة العمل في الأردن أظهرت ارتفاعا كبيرا في حجم الانتهاكات العمالية خلال العام الماضي والتي تفاقمت بسبب جائحة كورونا وتداعياتها. وأضاف في تصريح خاص لـ«العربي الجديد» أن العام الماضي، ووفق كافة المؤشرات، كان الأصعب على العمال حيث فقد ما بين 140 ألفا و150 ألف عامل وظائفهم ومصادر معيشتهم، مشيرا إلى استمرار عمليات تسريح العمال من وظائفهم. وقال عوض إن قطاعات الأعمال على الأغلب قامت بارتكاب انتهاكات بحق العمال بشكل مباشر وغير مباشر، وأن بعض الانتهاكات تمت بموجب قرارات حكومية وأوامر دفاع، وخاصة ما يتعلق بالسماح بتخفيض الرواتب والتوقف عن العمل. وبيّن أن العمال في الأردن يعانون أوضاعا معيشية صعبة للغاية وكانوا الأكثر من غيرهم تضررا بالحاجة، فيما تعمد أصحاب عمل تسريح عاملين لديهم وتخفيض رواتب آخرين بحجة آثار كورونا وتداعياتها. وأشار رئيس المرصد العمالي (مؤسسة مجتمع مدني) إلى تقرير منظمة العفو الدولية الذي أعربت فيه عن استيائها من تزايد حالات انتهاك حقوق الإنسان عام 2020 جراء أزمة كورونا في العديد من بلدان العالم ومن ضمنها الأردن الذي أوردت له تقريرا خاصا. ورصد التقرير الخاص بالأردن والصادر عن المنظمة وجود انتهاكات عميقة مرتبطة بأحوال العاملين في الأردن ومن ضمنهم النقابيون والصحافيون والعمال المهاجرون والأطفال العاملون. واعتبر التقرير أن قرار الحكومة تجميد الأجور في القطاع العام حتى نهاية عام 2020 بسبب تفشي وباء فيروس كورونا المستجد، هو انتهاك بحق العمال. وأوضح التقرير أن نسب عمل الأطفال تزايدت خلال الجائحة نتيجة تأثر الأسر بالأوضاع الاقتصادية الصعبة التي ساقتها كورونا. وقال رئيس المرصد العمالي إن حالات الفصل من العمل وتخفيض الرواتب أدت إلى تدهور كبير في مستويات معيشة العمال الذين لا يوجد لديهم مصادر أخرى للدخل، مشيرا إلى تجاوز نسبة الفقر في الأردن 27 بالمائة العام الماضي بحسب تقديرات البنك الدولي. من جانبه، قال الناطق الإعلامي لوزارة العمل الأردنية، محمد الزيود، لـ«العربي الجديد» إن الحكومة أقرت العديد من البرامج الموجهة لفئة العمال بهدف تخفيف آثار كورونا عليهم ومن ذلك المساهمة بجزء من الرواتب لعدة أشهر والتدخل لحماية حقوق العمال ومعالجة بعض حالات الفصل التعسفي من العمل. وأضاف الزيود أن جائحة كورونا أحدثت ضررا كبيرا على أصحاب العمل والعمال، وارتفعت بذلك نسبة البطالة والتي قاربت 25 بالمائة، لافتا إلى تخصيص الحكومة مبالغ إضافية مؤخرا لحماية طبقات العمال قدر المستطاع. وأشار تقرير «العفو الدولية» إلى أن «أطفال الأمهات الأردنيات من الآباء غير الأردنيين حرموا من الاستفادة من صندوق الطوارئ الذي أنشأته وزارة التنمية الاجتماعية لمواجهة التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا، لا سيما في الحالات التي لم تكن فيها الأم موجودة لتقديم طلب الحصول على المساعدة بنفسها». كما أشار إلى استمرار حرمان العمال الأجانب من الحماية الكافية من الانتهاكات على أيدي أصحاب عملهم والوكلاء، موضحا أنهم «ظلوا معرضين لخطر الاعتقال التعسفي».

وكان مؤشر الاتحاد الدولي للنقابات العمّالية (ITUC)، أكد تراجع تقييم الأردن في ما يخص الحقوق العمّالية، وحلول المملكة في التصنيف الرابع (الانتهاكات المنهجية للحقوق العمالية)، وذلك خلال عام 2019. يشار إلى أن هذا العام شهد ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الاحتجاجات العمّالية بنسبة 31 بالمائة حيث بلغ عددها 266 احتجاجاً، مقارنةً بعام 2018 والبالغ عدد الاحتجاجات فيه 203 احتجاجات.

كورونا أدى إلى الإضرار بالقطاعات الاقتصادية وزيادة البطالة (فرانس برس)

أخبار العرب

بورصة مسقط تتحول إلى شركة مساهمة

تحولت سوق مسقط للأوراق المالية (البورصة)، اعتباراً من أمس الأحد، إلى شركة مساهمة مقفلة تتبع جهاز الاستثمار العماني، في خطوة من شأنها تعزيز الاستثمار، وفق ما نقلت وكالة الأنباء العمانية، عن عبد الله بن سالم السالمي، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لسوق المال العمانية. وقال السالمي إنّ تحويل سوق مسقط للأوراق المالية إلى شركة بمسمى «بورصة مسقط» كمؤسسة مستقلة يعدّ نقلة نوعية تقود إلى مرحلة جديدة، وفق إطار التطور المنهجي الذي تتبعه السلطنة في تطوير قطاع سوق رأس المال، والنهوض بمؤسساته. وأشار إلى أن التطوير الجاري يُعَدّ أيضاً من أبرز متطلبات المنظمات الدولية التي تضفي الاستقلالية على السوق وتكسبه المزيد من المهنية والموضوعية في إدارة عملياته. وقال مصطفى بن أحمد سلمان، رئيس مجلس إدارة شركة المتحدة للأوراق المالية، إن تحويل سوق مسقط للأوراق المالية إلى شركة مقفلة يعد خطوة جيدة لرفع مستوى الخدمات والكفاءات. وأشار إلى أن استراتيجيات البورصات تتغير بشكل كبير.

تعافي صادرات القطاع الخاص القطري

أكدت غرفة تجارة وصناعة قطر، تعافي صادرات القطاع الخاص القطري، وعودتها إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا، إذ حقّقت الصادرات خلال يناير/ كانون الثاني الماضي أعلى مستوى خلال التسعة أشهر الماضية، وارتفعت قيمتها بنسبة 12,5% وتجاوزت 1,49 مليار ريال (400 مليون دولار) مقابل 1,3 مليار ريال في شهر ديسمبر/ كانون الأول.

وبحسب التقرير الشهري للغرفة، الصادر أمس الأحد، فإن تحليل بيانات صادرات القطاع الخاص خلال يناير/ كانون الثاني، يعطي مؤشراً يقيس قدرة القطاع الخاص والاقتصاد القطري عموماً على تجاوز تداعيات جائحة كورونا وعودته إلى ما قبل الأزمة، فقد حقّقت صادرات القطاع الخاص في شهر يناير/ كانون الثاني أعلى مستوى منذ شهر إبريل/ نيسان 2020 الذي سجل أدنى مستوى للصادرات متأثراً بالتدابير الاحترازية لمكافحة جائحة كورونا.

تقارير عربية

تشغيل

المغرب: سوق العمل رهن خطة التعافي والتلقيح

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لن يفضي النمو الاقتصادي المتوقع في العام الحالي بعد انكماش العام الماضي، إلى استعادة فرص العمل المفقودة، حيث يبقى ذلك رهينا بتطور الظرفية الاقتصادية المرتبطة بعمليات التلقيح وخطة الإنعاش التي بلورها المغرب، حسب مراقبين لـ«العربي الجديد». وبعد انكماش في حدود 7 في المائة العام الماضي، توقع صندوق النقد الدولي، في السادس من إبريل/نيسان الجاري، أن يصل النمو الاقتصادي بالمغرب في العام الحالي إلى 4,5 في المائة، وهو مستوى دون توقعات البنك المركزي المغربي الذي يراهن على 5,3 في المائة. ويترقب صندوق النقد أن يصل معدل البطالة في العام الحالي إلى 10,5 في المائة، بعدما بلغ 11,9 في المائة تأثير تداعيات الجائحة والجفاف، وتم فقد 432 ألف فرص عمل، ما رفع عدد العاطلين إلى 1,43 مليون عاطل. ومن خلال البيانات الرسمية، يتضح أن القطاعات التي تضررت بسرعة من تداعيات الجائحة، هي تلك المتمثلة في السياحة، والمطاعم والمقاهي ومنوني الحفلات ومتعهدي الملتقيات وفضاءات الألعاب والترفيه، والصحافة، والصناعات الثقافية والإبداعية، والقاعات الرياضية الخاصة، ودور الحضانة.

ويرى المتخصص في القطاع الزراعي، محمد الهاكش، أن انتعاش سوق الشغل في العام الحالي، سيتم بفضل قطاع الزراعة، الذي يستفيد، عكس العام الماضي، من التساقطات المطرية، بما لذلك من تداعيات على المحاصيل والصناعات الغذائية المرتبطة بالزراعة. غير أن الهاكش يؤكد أن تراجع البطالة لا يخفي هشاشة النمو الاقتصادي، الذي يكرس طبيعة التشغيل في المغرب، المتسم بضعف إبرام عقود العمل، وشيوع الشغل الناقص وغير المؤدى عنه (غير المؤمن عليه)، خاصة في الأرياف. وفي نفس السياق، يتصور الخبير الاقتصادي، علي بوطيبة، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن انتعاش التشغيل سيبقى رهن الظرفية الحالية بالتلقيح في المغرب والبلدان الشريكة، خاصة في أوروبا التي تستوعب نسبة غالبة من صادرات المغرب. ويُفترض تشجيع مشاريع البنيات التحتية، وإعطاء الأولوية للشركات التي توفر فرص عمل، بالموازاة مع إعادة النظر في تمويل المشاريع، وفق تصور بوطيبة.

ويشدد على أنه يتوجب من أجل تمويل المشاريع إضفاء نوع من الشفافية على تدخلات المصارف، بالموازاة مع حملها على التقليص من الشروط والضمانات التي تطلبها من المستثمرين من أجل منح القروض، وقرر المغرب توسيع مجال الاستفادة من نظام الأفضلية الوطنية، حيث تم إلزام أصحاب المشاريع بمنح الأفضلية للعروض المقدمة من قبل الشركات الوطنية والتعاونيات واتحاد التعاونيات والمقاول الذاتي، ما من شأنه يساعد في الحفاظ على فرص عمل وإحداث أخرى.

ويتصور خبراء أن تدارك عدد فرص العمل المفقودة في العام الماضي، يبقى رهينا بانتعاش القطاعات التي عانت من الجائحة مثل السياحة والمهن المرتبطة بها والأنشطة التي ترتبط بتنقل السكان، بالإضافة إلى فتح الحدود ونتائج عملية التلقيح.

وكان المندوب السامي في التخطيط، أحمد الحليمي، ذهب إلى أن عدد فرص العمل المفقودة في العام الماضي، لا يمكن تداركه سوى بعد عامين أو ثلاثة أعوام، علما أن سوق العمل يعرف حلول 300 ألف باحث عن الشغل سنويا.

ويبقى خلق فرص العمل رهينا بتفعيل التدابير التي جاءت في إطار خطة التعافي التي قدرت بـ13 مليار دولار، حيث تم تأسيس صندوق استثمار يعمد إلى ضمان قروض الشركات، زيادة على عقود البرامج التي أبرمت مع بعض القطاعات من أجل مواكبتها ودعم العاملين في تلك التي مازالت تعاني من تداعيات الجائحة مثل السياحة.

واعتبر البنك الدولي في تقرير صدر الأسبوع الماضي، أن إحداث فرص عمل يكبحه القطاع غير المهيكل المهم، ومعدلات نشاط ضعيفة، وهيمنة الخدمات ذات القيمة المضافة الضعيفة، وسياق تجاري ضعيف، خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة.

ولاحظ التقرير، أن التحول الهيكلي بطيء في المغرب، وفقد قطاع الزراعة فرص عمل، في حين أن الصناعة لا تستوعب العمال، بالإضافة إلى عدم ارتفاع حصة الخدمات بسرعة في سوق العمل. ويفيد البنك الدولي بأن سوق العمل يعرف إقصاء الشباب والنساء، فحوالي ثلث الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 عاما، لا يعملون ولا يدرسون ولا يخضعون لتدريب فني، ما يعني أن هناك عددا كبيرا من غير النشيطين أمسكوا عن البحث عن شغل. وساهمت الجائحة في تعميق هذه الوضعية، حيث تراجع الطلب وأقفلت شركات، ما أفضى إلى حذف فرص عمل أو تهديدها، فقد كفّت 60 في المائة منذ إبريل/نيسان من العام الماضي عن ممارسة نشاطها مؤقتا أو بصفة دائمة، قبل أن يعود جزء منها بعد رفع تدابير الحجر الصحي، حسب تقارير رسمية. وإذا كان الاتحاد العام لمقاولات المغرب يعتبر أن الظرفية الحالية مواتية لاتخاذ تدابير لإدماج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي، فإن المندوب السامي في التخطيط، يعتبر أن الأزمة الحالية لا تفرض معالجة المشاكل الهيكلية للاقتصاد الوطني، بل هي لحظة للإنقاذ.

السياحة من أكثر القطاعات تضررا من الجائحة الصحية (فاضل سينا/فرانس برس)

دفعة مالية قطرية لغزة

توافد آلاف الفلسطينيين في قطاع غزة، أمس الأحد، إلى مكاتب البريد المختلفة لتلقي الدفعة الـ26 من المنحة المالية القطرية المخصصة لصالح الأسر الفقيرة بواقع 100 دولار تستفيد منها 100 ألف أسرة، بإجمالي مالي يصل إلى 10 ملايين دولار. ويأتي صرف المنحة قبيل حلول شهر رمضان، الذي ترتفع فيه احتياجات الأسر الفقيرة في القطاع لتوفير احتياجاتها العائلية، في الوقت الذي تشتد فيه الموجة الثانية من جائحة كورونا وتزداد معها الإجراءات الوقائية، ما ينعكس سلباً على الواقع الاقتصادي. ويعاني سكان قطاع غزة المحاصر من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وشح التوظيف. وتشهد الحركة التجارية في كل مرة يتم بها صرف هذه المساعدات المالية نشاطاً ملحوظاً.

الكويت

480 ألف مستفيد من تأجيل القروض

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

فيما دخلت الكويت الشهر الثاني من فرض حظر التجول الجزئي، وفي ظل التراجع الاقتصادي وتأثيره بالأوضاع المعيشية للمواطنين، أقرّ مجلس الأمة (البرلمان) قانون تأجيل أقساط القروض لمدة 6 أشهر، فيما كشفت وثيقة حكومية اطلعت عليها «العربي الجديد» أنّ نحو 480 ألف مواطن كويتي سيستفيدون من القانون، اعتباراً من 20 إبريل/ نيسان الجاري، وذلك بعد نشره في الجريدة الرسمية.

وذكرت الوثيقة الصادرة عن إدارة الاقتصاد الكلي التابعة لمجلس الوزراء، أنّ القيمة الإجمالية التي ستتحملها الحكومة الكويتية لتأجيل الأقساط تبلغ مليارَي دولار، بينما يتعين على الراغبين في تأجيل الأقساط التواصل مع البنوك لتسجيل موافقتهم.

وأشارت الوثيقة إلى أنّ مجلس الوزراء الكويتي قرر تحمل كلفة تأجيل أقساط القروض للمواطنين فقط، فيما ترك قرار تأجيل القروض بالنسبة إلى الوافدين، للمصارف الكويتية.

وفي هذا الصدد، أبدى مصدر مصرفي كويتي مخاوفه بشأن الإقبال الكبير من المواطنين على الاستفادة من هذا القرار، الأمر الذي قد يسبب ضغطاً كبيراً على البنوك وشركات التمويل، لافتاً إلى أنّ البنوك تعمل خلال الفترة الحالية بـ 50% من طاقتها فقط، وذلك بسبب الإجراءات الاحترازية التي فرضتها السلطات في مواجهة كورونا، بالإضافة إلى إجراءات حظر التجول الجزئي في الكويت.

وقال المصدر، الذي رفض ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، إنّه ينبغي إرجاء تطبيق القرار لمدة شهر، إلى حين استقبال طلبات التأجيل المقررة، مضيفاً أنّ البنوك أصبحت في حالة استنفار لوضع آليات تنفيذ القانون الذي يتطلب موافقة العميل على طلب التأجيل. وأشار إلى أنّ بنك الكويت المركزي تواصل مع البنوك الكويتية للتغلب على هذه المخاوف من خلال إضافة خدمات الاتصال الهاتفية، بالإضافة إلى الوسائط الإلكترونية، إذ يمكن العميل تقديم طلب التأجيل من خلال الاتصال الهاتفي أو تقديم الطلبات من خلال تطبيقات البنوك الإلكترونية، فيما شدد البنك المركزي على ضرورة التأكد من هوية العميل.

وأوضح أنّ التأجيل لا يشمل بطاقات «فيزا» أو «ماستر كارد»، فيما شددت تعليمات البنك المركزي على عدم تحصيل أيّ رسوم نظير تأجيل أقساط القروض، من المواطنين.

يأتي ذلك، فيما وافق مجلس الأمة الكويتي، في جلسة 30 مارس/ آذار الماضي، على اقتراحات قانون بشأن تأجيل أقساط القروض، ومعالجة الآثار المترتبة عن انتشار وباء كورونا وتداعياته. وجاءت نتيجة التصويت على الاقتراحات بقانون في المداولتين الأولى والثانية في جلسة المجلس العادية، بموافقة إجمالي الحضور البالغ عددهم 33 عضواً.

وعقّب رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق علي الغانم، على إقرار القانون قائلاً: «نأمل أن يخفف تأجيل سداد أقساط القروض عن المواطنين» فيما أكد وزير المالية الكويتي، خليفة حمادة، على بذل الجهد لتفعيل القانون، في أسرع وقت.

من ناحيته، أكد الخبير الاقتصادي الكويتي، محمد الهاجري، لـ«العربي الجديد» أنّ قرار تأجيل أقساط القروض لمدة 6 أشهر، سيساعد المواطنين في التقاط أنفاسهم، خصوصاً في ظلّ تردي الأوضاع المعيشية وحالة الإحباط من قرار حظر التجول الجزئي الذي دخل شهره الثاني نتيجة الزيادة الكبيرة في أعداد الإصابات بفيروس كورونا. وأضاف الهاجري أنّ هناك شريحة كبيرة من المواطنين تضررت جراء وقف الأنشطة الاقتصادية والتجارية والخسائر التي لحقت بهم من تداعيات حظر التجول، بالإضافة إلى التداعيات الاقتصادية خلال العام الماضي، منذ تفشي الوباء في الكويت.

وأوضح أنّ الآثار المتوقعة على البنوك الكويتية جراء قرار التأجيل لن تكون كبيرة، بل ستكون محدودة للغاية، باعتبار أنّ القرار موجه نحو شريحة مضمونة اغلبيتهم من موظفي الحكومة، وليس للشركات التي تواجه تعثراً، مشيراً إلى أنّ القرار سيساهم في رفع السيولة في السوق من خلال زيادة النشاط الاستهلاكي لهذه الشريحة من المواطنين.

بدوره، حذّر مدير وحدة البحوث في مركز الكويت الدولي للدراسات الاقتصادية، عبد العزيز المزيني، من خطورة الخطوة الأخيرة التي قد لا يستفيد منها المواطن، غير أنها قد تهدف إلى استرضاء الشارع من جانب الحكومة في ظل التصعيد المتواصل من الغالبية البرلمانية في مجلس الأمة الكويتي، ودعا المزيني خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» الحكومة إلى ضرورة معالجة الأزمات الحقيقية للمواطنين، خصوصاً أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير فرص عمل للشباب الذين تركوا وظائفهم أو اغلقوا أنشطتهم التجارية بسبب الخسائر الفادحة التي تكبّدها المبادرون خلال الآونة الأخيرة.

أخبار العالم

260 مشروعاً بين الصين وسنغافورة

ذكر تقرير حديث أنه تم توقيع ما إجماليه 110 مشاريع للتعاون التجاري و150 مشروعا للتمويل العابر للحدود، في إطار مبادرة الربط بين الصين وسنغافورة، وذلك حتى نهاية مارس/آذار الماضي. وأوضح التقرير الصادر عن مكتب إدارة المبادرة أن قيمة مشاريع التعاون التجاري والتمويل العابر للحدود التي تمت الموافقة عليها في إطار المبادرة التجريبية للربط الاستراتيجي بين الصين وسنغافورة بلغت 20,7 مليار دولار و13,1 مليار دولار على الترتيب. وتأتي الاتفاقات الموقعة في إطار المبادرة ضمن أربع قنوات رئيسية: الخدمات المالية، والنقل الجوي، والخدمات اللوجستية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبنهاية العام الماضي، جمعت تسع مناطق على مستوى المقاطعات، بينها مقاطعة سيتشوان ومنطقة قوانغشي ذاتية الحكم لقومية تشوانغ ومنطقة شينجيانغ الويغورية ذاتية الحكم، أكثر من 5,5 مليارات دولار من مشاريع التمويل العابر للحدود.

«إل جي» و«إس كيه» تتوصلان إلى تسوية

توصلت شركتا صناعة البطاريات الكوريتان، شركة «إل جي» إنرجي سوليوشن وشركة «إس كيه» إنوفيشن، إلى تسوية في نزاع حول الأسرار التجارية في الولايات المتحدة، حسبما ذكرت مصادر صناعية، أمس الأحد، قبل ساعات من الموعد النهائي لفرض حظر الاستيراد على «إس كيه». وانحازت لجنة التجارة الدولية الأميركية (ITC) في فبراير/ شباط الماضي إلى «إل جي» في قضية سر تجاري، وأصدرت حظر استيراد لمدة 10 سنوات على «إس كيه»، بينما سمحت مؤقتاً بشحن مكونات البطارية لفورد وفولكس فاجن، لمنحهما الوقت للعثور على موردين جدد.

تقرير

رغم أزمة بريكست وجائحة كورونا، لا تزال عقارات لندن الفاخرة مركز جذب لمليارديرات العالم. وقال أحدث تقرير لوكالة «نايت فرانك»، إن مبيعات المساكن الفاخرة في لندن تفوقت، خلال العام الماضي، على المدن العالمية المنافسة

عقارات الأثرياء

مساكن لندن الفاخرة مركز جذب لمليارديرات العالم

لندن ـ **موسى مهدي**

لا تزال عقارات لندن الفاخرة تتوّزن بالذهب، ويستخدمها أثرياء العالم كـ«خزين للثروة ومخزن للقيمة» ضد التآكل، وسط مخاوف ارتفاع معدلات التضخم في العالم في سنوات ما بعد جائحة كورونا. ووفق تقرير حديث صادر عن وكالة «نايت فرانك» العالمية التي يوجد مقرها في لندن، فإن مبيعات مساكن لندن الفاخرة تفوقت، خلال العام الماضي، على المبيعات التي تحققت في المدن العالمية الكبرى المنافسة مثل نيويورك وهونغ كونغ. واستفاد المشترون الأثرياء، خلال العام الماضي، من تراجع سعر صرف الإسترليني مقابل الدولار والعملات الرئيسية، وأزمة مغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي «بريكست»، التي دفعت بعض رجالات المصارف والمال إلى مغادرة لندن وعرض مساكنهم بأسعار أقل كثيراً من سعر السوق.

وحسب «نيت فرانك»، بلغت مشتريات المساكن الفاخرة، التي نفّذها المليارديرات الأجانب في العاصمة البريطانية، نحو 4 مليارات دولار.

وتراوحت قيمة المساكن والشقق الفاخرة التي تم بيعها بين 10 و42 مليون دولار للبيت الواحد، ويقع معظمها في الأحياء الاستراتيجية وسط العاصمة. وهذا الرقم من المبيعات يعد أعلى من المبيعات التي تحققت في المدن العالمية الكبرى، خلال العام الماضي 2020. وبينما تأثرت نيويورك بأحداث العنف التي تلت مقتل جورج فلويد، وتأثرت هونغ كونغ بالقوانين الأمنية التي فرضتها عليها الحكومة الصينية وخسرت مكانة «الشريك التجاري المفضّل» لدى الولايات المتحدة، نظر الأثرياء إلى لندن كمكان هادئ لأسرهم وسط عالم مضطرب. وتمكنت لندن من جذب هذه الاستثمارات العقارية على الرغم من قيود السفر بين شهري مارس/آذار ومايو/أيار من العام الماضي التي عرقلت المبيعات. وجاءت أرقام مبيعات المساكن في العاصمة البريطانية التي يفوق سعرها 10 ملايين دولار أعلى من الأرقام التي تحققت في عام 2019 السابق لجائحة كورونا. وبحسب الأرقام التي رصدتها وكالة «نايت فرانك» العالمية، فإن أثرياء فرنسا والصين وهونغ كونغ تقدموا قائمة المستثمرين الأجانب في العاصمة البريطانية.

ويستفيد أثرياء هونغ كونغ من الإقامات التلقائية والجنسية المزدوجة التي لا يزالون يحملونها. وبلغ عدد صفقات المساكن الفاخرة التي بيعت في العام الماضي 201 صفقة عقارية، حسب التقرير، وبلغ متوسط الصفقة 31 مليون دولار. ومن بين الصفقات التي نُفذت على الشقق والمساكن الفاخرة، كانت هناك نحو 31 صفقة بيعت بأعلى من 25 مليون دولار. وفي ذات الشأن، قالت مجلة «مانشن غلوبال» اللندنية التي تُعنى بالقطاع الفاخر من المساكن في عددها الأخير، إن صفقات المساكن الفاخرة التي يفوق سعرها 1,5 مليون دولار ارتفعت بنسبة 39%، بين يوليو/تموز الماضي وفبراير/شباط من العام الجاري. وهذا الرقم أعلى من المبيعات المتحققة في عام 2019 الذي سبق جائحة كورونا. كما ارتفعت مبيعات المساكن التي يتراوح سعرها بين 5 و10 ملايين دولار بنسبة 7% في نفس الفترة. من جانبها، قالت شركة الوساطة العقارية «أيرنس غلوبال موريفيدج» اللندنية، إن بعض شوارع لندن شهدت إقبالاً كبيراً من المشترين الأجانب، خاصة المليارديرات، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها. في هذا الصدد، ذكرت الشركة العقارية، أن من بين الشوارع التي جذبت المستثمرين الأثرياء، شارع «فيليمورغاردنز» في حي هولاند بارك الراقي، حيث بلغ متوسط المسكن فيه 28 مليون جنيه إسترليني. وهذا الشارع يتألف معظمه من الفلل الفخمة ويسكنه الملياردير الشهير ريتشارد برانسون. وجاء بعده في الترتيب شارع «ساوث كينزنغتون»، وهو شارع جاذب للمشاهير ونجوم الغناء والسينما إلى جانب الأثرياء الشباب. وكانت تسكن في هذا الشارع المغنية الأميركية الشهيرة مادونا والممثل دوغلاس فير بانكس جونيور. وبلغ سعر المسكن في هذا الشارع في المتوسط 22,5 مليون جنيه إسترليني. كما احتلت منطقة «غروسفنر سكوير» في قلب حي «ماي فير» الذي كان جانب منه مقراً للسفارة الأميركية في السابق، المرتبة الثالثة بين أغلى الشوارع في لندن، إذ بلغ سعر المسكن في المتوسط فيه 18,6 مليون جنيه إسترليني. وبلغ سعر الإسترليني 1,3706 دولار، وفقاً لبيانات «إستريلنغ باوند» أمس الأحد.

ولكن ما تحقق من انتعاش في العقارات الفاخرة اللندنية قد لا يستمر خلال الشهور المقبلة، حسب بعض خبراء العقارات والسماسرة ومكاتب التسويق. في هذا الشأن، يتوقع خبير العقارات البريطاني، اللورد أندرو هاي، في تعليقات لمجلة «برايم ريزيدنس» اللندنية، هدوء فورة العقارات الفاخرة خلال الشهور المقبلة، بسبب القيود الجديدة على السفر والتنقل. ولاحظ لورد هاي أن الممولين العالميين ورجال الأعمال الأجانب الذين يسافرون بشكل مستمر إلى لندن لتنفيذ الصفقات أو مراقبة بعض أعمالهم التجارية، باتوا يهجرون السكن في الفنادق الفاخرة في لندن بسبب المخاوف من الجائحة ويفضلون في المقابل شراء شقق فاخرة وسط لندن للسكن. ومن المتوقع أن يرفع هذا السلوك من مبيعات الشقق الفاخرة، ما لم تتم السيطرة على فيروس كوفيد 19. أسعار المسكن الفاخرة في لندن، خلال الأعوام الأربعة الأخيرة، ونوعية العلاقات التجارية بين بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي، أدت إلى هروب العديد من المستثمرين من لندن إلى مراكز مالية أوروبية، كما تأثرت كذلك بعمليات الإغلاق وتضاؤل النشاط التجاري. ويراقب العديد من كبار المستثمرين مسار خروج بريطانيا من فيروس كوفيد 19، وتطور بناء الفضاء التجاري خلال العام الجاري. وربما يصبح هذان العاملان من أهم محددات تطور السوق العقاري الفاخر في بريطانيا.

مبيعات مساكن لندن الفاخرة تفوقت على مبيعات المدن العالمية المنافسة (Getty)

فلل شارع «فيليمورغاردنز» بحي هولاند بارك الراقي الأغلى في لندن

تراجع الاسترليني

تراجع سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل اليورو في تعاملات نهاية الأسبوع. وحسب تقرير لموقع «إستريلنغ باوند» البريطاني تراجع الاسترليني بمعدل قياسي مقابل العملة الأوروبية، إذ بلغ نحو 1,154 يورو. ويعزو محللون التراجع إلى توقعات بانتعاش الاقتصاد الأوروبي، وكذلك المشاكل العالقة بين بريطانيا والكتلة الأوروبية بشأن كيفية التعامل مع «حي المال البريطاني» بشأن المتاجرة مع أوروبا، إضافة إلى قضية لقاح أسترازينيكا.

الهند قلقة من سدّ صيني عملاق لتوليد الكهرباء

تثار مخاوف في الهند من تداعيات إنشاء سدّ صيني عملاق في جبال الهيمالايا لتوليد الكهرباء، على مصالحها المائية

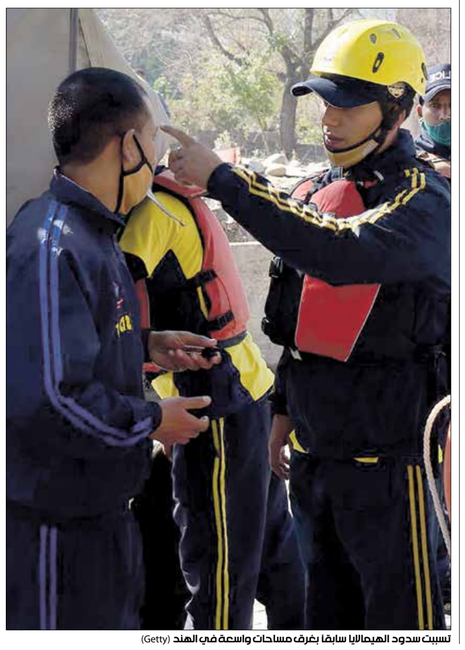

تسببت سدود الهيمالايا سابقاً بغرق مساحات واسعة في الهند (Getty)

من المتوقع أن يشكل سدّ عملاق تنوي الحكومة الصينية تنفيذه في جبال الهيمالايا نقطة توتر جديدة بين بكين ونيودلهي، بعد الاشتباكات الحدودية التي شهدها البلدان، العام الماضي 2020. وتعتزم الصين بناء سدّ عملاق على نهر براهمابوترا في منطقة التبيت، بنتج كهرباء بقدرة تفوق بثلاثة أضعاف طاقة سدّ المرمرات الثلاثة، الصيني، أكبر سدود العالم، في مشروع عملاق يثير مخاوف انصار البيئة وكذلك الهند المجاورة. وردا على المشروع الصيني، طرحت الحكومة الهندية فكرة بناء سدّ بدورها على نهر براهمابوترا لتشكيل مخزونها الخاص من المياه.

وحدد موقع المشروع الصيني على ارتفاع يفوق 1500 متر في أطول وأعمق وادٍ في العالم، حيث يلتفّ نهر براهمابوترا حول جبال الهيمالايا المهيبة، فينعطف ويتجه إلى الجنوب الغربي نحو الهند، ثم بنغلادش حيث يصبّ في نهر الغانج قبل الوصول إلى مصبه في خليج البنغال. وعند هذا المنعطف تحديداً في منطقة ميدوغ، تعتزم الصين بناء السدّ العملاق الذي سيطغى على سدّ المرمرات الثلاثة على نهر يانغتسي، والذي حققت الصين نفسها من خلاله الرقم القياسي العالمي لأكبر سدّ تبلغ طاقته 22,5 مليون كيلوواط من الكهرباء. وبحسب وكالة «فرانس برس» تنص الخطة الخمسية لفترة 2021-2025 التي أقرتها الصين في مطلع مارس/آذار الماضي، على «بناء قاعدة كهرمائية في المجرى السفلي لبارلونغ تسانغبو» وهو اسم نهر براهمابوترا باللغة التبيتية. ولم تحدد الصين ميزانية لهذا المشروع ولا جدولاً زمنياً، كما لم تحسم تفاصيله التقنية. ويعترض سدّان حاليا النهر عند أعاليه، إضافة إلى سدّة سدود قيد الإنشاء أو ما زالت مجرّد مشاريع تحت الدراسة. غير أنّ «السد الخارق» سيكون بمقاس مغاير تماماً. ففي أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وقعت منطقة التبيت «اتفاق تعاون استراتيجيا» مع شركة «ياور تشاينا» العامة للإنشاءات المتخصصة في مشاريع الطاقة الكهرومائية. وفي أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، كشف رئيس مؤسسة «ياور تشاينا» بأن تشيونغ، عن قسم من المشروع أمام رابطة الشبيبة الشيوعية، موضحاً أنّ «منعطف» نهر براهمابوترا يمتلك نظرياً طاقات بنحو سبعين مليون كيلوواط، ما يفوق بثلاثة أضعاف طاقة سدّ المرمرات الثلاثة. وإن كانت بكين تبرر المشروع بضرورة الحد من الطاقات الأحفورية، إلا أنه قد يصطدم بمعارضة شديدة من قبل الحركات المدافعة عن البيئة، على غرار ما حصل مع سدّ المرمرات الثلاثة الذي شيّد بين 1994 و2012 في وسط البلاد. وولّد المشروع بحيرة شاسعة لاحتجاز المياه، وتسبب بنزوح 1,4 مليون شخص عند أسفل النهر. وانتقد براين إيلر، مدير برنامج المياه والطاقة والاستدامة في مركز «ستيمسون سنتر» الأميركي للدراسات، المشروع وقال إنّ «إقامة بنية تحتية بحجم السدّ الفائق هي على الأرجح فكرة سيئة للغاية لأسباب شتّى». وأوضح أنّ المنطقة معروفة بنشاطها الزلزالي، كما أنها تؤوي تنوّعاً حيوياً فريداً. وأشار إلى أنّ السدّ سيمنع هجرة الأسماك وتصريف الترسبات التي تخصّب الأراضي عند أسفل النهر خلال الفيضانات الموسمية.

من جانبه، لفت، زاملها تيمبا غيالتسن، خبير القضايا البيئية في معهد سياسة التبيت، وهو مركز دراسات تابع لحكومة التبيت في المنفى، بزعامة الدالاي لاما في الهند، إلى أنّ هذه المخاطر البيئية تقترن ببعد سياسي في منطقة يسودها توتر. وقال لوكالة «فرانس برس»: «نملك تراثاً ثقافياً تبيتياً غنياً في هذا القطاع، وبناء سدّ آيّاً كان سيتسبب بدمار بيئي وسيغرق قسماً من المنطقة». وأضاف أنّ «العديد من السكان سيضطرون إلى مغادرة الأراضي التي يتوارثونها عن أجدادهم» مبدياً مخاوف من أن تصبح حركة هجرة العمال الصينيين دائمة. غير أنّ المخاوف الكبرى حيال هذا المشروع تتركز في نيودلهي، بعد أقل من عام على مواجهات دامية في الهيمالايا بين قوات هندية وصينية. فالنظام الشيوعي يبسط بفعل وجوده في التبيت على خزّان مياه حقيقي يروي قسماً كبيراً من أراضي آسيا. وكتب الخبير السياسي براهما شيلاني، في صحيفة «تايمز أوف إنديا» الشهر الماضي، يقول إنّ «حرب المياه عنصر أساسي في هذا العدوان (الصيني)، إذ تسمح للصين بممارسة قوتها المتزكزة في أعالي المجرى في التبيت على مورد أساسي». وحذّر من أنّ المخاطر الزلزالية ستجعل من هذا المشروع «قنبلة مائية موقوتة» للمقيمين على ضفاف أسفل النهر.

نيودلهي ردت على بكين بفكرة إنشاء سدّ منافس في المنطقة

(العربي الجديد)

كورونا يضرب ربحية مصارف الدنمارك

لندن ـ **العربي الجديد**

قال تقرير صادر عن شركة «فايننس دنمارك دي كي» التي تراقب أداء المصارف الدنماركية، أول من أمس السبت، إنّ القطاع المصرفي الدنماركي شهد خسائر ضخمة، خلال العام الماضي 2020، بسبب إغلاق النشاط الاقتصادي، وخسائر الديون والمخصصات التي رصدتها المصارف للقروض المشكوك في تحصيلها. ووفق التقرير «تراجعت ربحية المصارف الدنماركية بنسبة 33% عن مستوياتها في العام 2019». وتساوي الكرونة الدنماركية 0,16 دولار أميركي بحسب أسعار أمس الأحد.

لدى الدنمارك اقتصاد صغير تجاوز حجمه 350 مليار دولار بقليل في العام 2019. ويتوقع البنك المركزي الدنماركي أن تعاني البلاد من ضعف النمو خلال العام الجاري 2021، إذ رصد لمعدل النمو نحو 1,5%، وهو معدل أقل كثيراً من معدلات النمو في دول منطقة اليورو. كما أنّ توقعات البنك جاءت أقل من توقعاته السابقة التي وضعت لمعدل النمو 2,9%. وتشير توقعات المركزي الدنماركي التي نشرتها «يورو نيوز» إلى أنّ الاقتصاد قد ينمو بمعدل 4,5% في العام 2022 و2,2% في العام 2024. وفي حال عدم تمكن أوروبا من الخروج من جائحة كورونا خلال الصيف الجاري، فإنّ خسائر الاقتصاد الدنماركي سترتفع بسبب خسارة السياحة، وربما تقود إلى إفلاس أنشطة اقتصادية ومؤسسات وشركات، رغم المساعدات التي قدمتها دول الاتحاد الأوروبي للبلاد ضمن حزمة الإنقاذ الاقتصادي الأوروبية البالغة تريليون دولار، وأجيزت في العام الماضي. وتسعى الحكومة لتنشيط القطاع السياحي عبر اعتمادها «جواز سفر كورونا» الأوروبي، إذ كانت من أوائل الدول التي اعتمدت هذا الجواز.

يتوقع البنك المركزي أن تعاني البلاد من ضعف النمو خلال العام الجاري

إلى ذلك تخطط الدنمارك لإنفاق 106 مليارات كرونة (17 مليار دولار) على مشروعات البنية التحتية للنقل، والتي سيكون لها تأثير محايد على الانبعاثات الكربونية، في الوقت الذي تكافح فيه الدولة الاسكندنافية لتحقيق أهدافها المناخية الطموحة.

وقالت الحكومة إنّ المشاريع الجديدة تشمل مدّ الطرقات السريعة والأنفاق في جميع أنحاء الدنمارك، وتحسين وسائل النقل العام مثل القطارات التي تعمل بالبطاريات، شريطة عدم تسبب تلك المشروعات بزيادة الانبعاثات الكربونية. وتأتي الخطوة تزامناً مع منح المدن الحق في تطبيق حظر تجول السيارات على الطرقات أيام الأحد من كل أسبوع. وتمثل الزيادة في الإيرادات الضريبية المتفق عليها مسبقاً من أنشطة الشركات في بحر الشمال، المصدر الرئيسي لتمويل الخطة. وتعهدت الدنمارك التي تفوق اقتصادها في الأداء خلال الجائحة، مقارنة بمعظم أقرانها الأوروبيين، أن تخفّض انبعاثاتها الكربونية بنسبة 70% مقارنة بمستويات العام 1990 بحلول العام 2030، بينما تقول هيئة مراقبة المناخ في البلاد إنّ هناك مخاطرة في عدم تحقيق ذلك الهدف. وتتضمن الخطة الحكومية الطموحة توفير مليون سيارة كهربائية على الطرقات بحلول عام 2030. وعلّق نيكولاي وامن، وزير المالية الدنماركي، الذي دعا جميع الأحزاب في البرلمان لبدء المفاوضات حول الخطة الحكومية، الخميس الماضي أنّها «خطوات مهمة لتحقيق أهدافنا المناخية».

غسل الأموال بمصرف «دانسكه بنك» أكبر فضائح بنوك البلاد (Getty)

رؤية

حوادث القطارات وعدالة الخدمات في مصر

عصام شعبان

يشكل قطاع النقل أهمية مركزية في الحياة الاقتصادية، بما يحققه من أدوار متنوعة، سواء في ما يتعلق بنقل الركاب أو البضائع، عدا عن مساهمته في قطاع السياحة، كذلك يلعب دوراً هاماً في امتداد مشروعات التنمية جغرافياً، بما فيها من مناطق عمرانية وصناعية جديدة، بجودتها تتحقق إحدى الميزات التي تؤسس تنوع أشكال الإنتاج وتعددها، وسيولة التوزيع وتنشيط حركة التجارة.

مصرياً، يساهم قطاع النقل في الدخل القومي المحلي بنسبة تقارب 4%، وهي مرشحة للزيادة إذ ما تمّ إصلاح وتطوير القطاع، وينعكس ذلك بدوره اقتصادياً على موازنة الدولة، غير تأثيراته في توفير فرص عمل بالقطاع.

ومن بين الميزات النوعية في خدمات النقل المخصصة للركاب، توافر منظومة السلامة، وقدر مناسب من الراحة، وفي هذا السياق، تتعاظم أهمية توافر عناصر الأمان والسلامة، في خطوط السكك الحديدية، خصوصاً أنّها ما زالت الأكثر أماناً والأقل في معدل الحوادث قياساً بمواصلات أخرى، كذلك تتصف بقدرتها على تغطية احتياجات سوق النقل والركاب بما تمتلكه من خطوط تغطي أغلب المحافظات، كما يمكنها أن تحقق وفقاً للمعطيات السابقة، نسب ربح إذ جرت إدارتها بشكل مخطط، والوقوف على أسباب الخسائر التي تلحق بها سنوياً، والاشتباكات المالية التي يشار إليها دائماً، غير الاختلال في هيكل الأجور، والتفاوت الملحوظ بين قياداتها والعاملين فيها، بناءً على الاستثناءات الممنوحة لبعض قياداتها في الشركات التابعة للهيئة، الذين تتجاوز رواتبهم الحدّ الأقصى للأجور، غير الاعتماد وبشكل مستمر على شركات أجنبية في أعمال الصيانة والتجديد، وتباطؤ حركة تطوير القدرات المحلية، لتكون بديلاً من استيراد مستلزمات وقطع غيار وعربات النقل.

زادت الاستثمارات العامة بقطاع النقل بنسب نمو تقارب 23% لخطة العام المالي الحالي 2020/ 2021 وبمبلغ تجاوز 119 مليار جنيه (نحو 7,6 مليارات دولار)، لكنّ هذا الارتفاع الذي يمثل خطوة إيجابية، يقلص نتائجه التفاوت المرتبط بخطط التطوير، التي تكشف جوانب منه تمييزاً على مستويين، طبقي وجغرافي، يمكن تلمسه عبر المقارنة بين مستوى الخدمات في قطارات الصعيد والوجه البحري، وأوضاع خطوط السكك الحديدة الواصلة بين القاهرة والإسكندرية بالمقارنة بالصعيد.

وليس من المصادفة أن تكون حوادث القطارات الدامية متمركزة في الصعيد (جنوبي البلاد) وهذا يحمل بجانب منه خللاً في توزيع الخدمات جغرافياً، وبعداً طبقياً، يرتبط بالتفاوت بين عمليات الإحلال والتجديد ما بين قطارات الدرجة الأولى والثانية والقطارات المميزة، والأخيرة يستقلها في الغالب عمال بسطاء وطلاب ينتمون إلى فئات طبقية منخفضة الدخل، وهو ما يمكن تلمسه بوضوح من شهادات ضحايا قطار سوهاج الأخير ومشاهدات مماثلة عن حوادث قطارات الصعيد، الواصلة من أسوان إلى الجيزة... وإن كانت الشهادات أو الصور معبّرة عن حال متلقي الخدمة طبقياً وارتباط رحلات سفرهم بالعمل في العاصمة أو التعليم، فإنّ ذلك يشير أيضاً إلى إشكالية مرتبطة بتفاوت توزيع عوائد التنمية بين المراكز والأطراف، وندرة فرص العمل، وحدّة الفقر بتلك المحافظات، ما يدفع البعض إلى الارتحال للمراكز الصناعية والتجارية النشطة، والسفر بشكل شبه شهري، ما بين أسواق العمل ومحافظات الإقامة، من دون إمكانية الهجرة الداخلية الدائمة، لأنّ الأجور المنخفضة نسبياً وطبيعة الأعمال المؤقتة لا تسمح لهذه الفئات بالاستقرار في المدن.

ومن مظاهر التفاوت أيضاً في خدمات النقل، التي تعد انعكاساً للتمييز وانحيازات مخططات التنمية والسياسات الاقتصادية، أنّه في ظل أزمة قطاع السكك الحديدية، وضرورة إصلاحه كأولوية، توجه موارد مالية ضخمة لإقامة مشروعات تخدم في أغلبها طبقة عليا وشرائح وسطى ملتحقة بها، منها القطار فائق السرعة (بتكلفة 360 مليار جنيه، أي ما يعادل 23 مليار دولار)، في الوقت الذي تستمر فيه حوادث قطارات الصعيد منذ عشرين عاماً، عدا عن المعاناة من تباطؤ عمليات الصيانة والتطوير بدعوى عدم كفاية الموارد المالية للدولة.

ولا يجب أن تقترن خطط الإصلاح بمخططات جديدة، أو تستغل لتمرير زيادات في تعرفة خدمات النقل، خصوصاً مع زيادة تعرفة النقل منذ يوليو/ تموز 2015، وبنسب مرتفعة، خصوصاً أسعار تذاكر القطارات المميزة والمطورة والدرجة الثانية المميزة، وهي القطارات التي تستقلها في الغالب فئات مفقرة، وكانت الزيادة الأخيرة لها نهاية يوليو/ تموز الماضي، وقد بلغت 150%، بينما ارتفعت تعرفة الدرجة الأولى بنسبة أقل راوحت ما بين 25 و40%، هذا في الوقت الذي يرتفع فيه التضخم بشكل عام مع استقرار نسبي للأجور، وهو ما يجعل زيادات تكلفة النقل، عبئاً على المواطنين.

كذلك تؤثر ارتفاعات تعرفة القطارات في وسائل النقل الأخرى، الأوتوبيسات (باصات) والميكروباص، التي ترتفع بالتزامن معها، عدا عن ارتفاعات أسعار الوقود، وغالباً ما تقرّ الارتفاعات بدعوى تحسين الخدمة، لكن لا تطوير ملحوظاً يدلّ على صدق المبررات، غير مخاوف من استخدام شمّاعة الإصلاح في إشراك القطاع الخاص بالسكك الحديدية بدرجة أكبر، ما يهدد برفع أسعار الخدمة مستقبلاً.

الحديث عن الإنجاز أو المشروعات القومية الضخمة لا يستقيم في ظلّ أوضاع سكك الحديد الحالية، فيما إصلاحها وتطويرها ضمن منظومة النقل لا بدّ من أن يراعي الأولويات الملحة، وأن تجابه مظاهر التمييز على أساس جغرافي أو طبقي، وفي ظلّ منظور تنموي عادل ومتكامل، مشروعات الإعمار الجديدة تلتهم مئات المليارات في مناطق كالعلمين والعاصمة الإدارية الجديدة، يجب أن تراعي التوزيع المتوازن في خطط التنمية، ومنها مشروعات النقل والطرقات.

ولعلّ الحادثة الأخيرة في محافظة سوهاج، بصعيد مصر، توضح أنّ الأزمة ليست متعلقة، كما يشاع، بالكوادر الفنية وسائقي القطارات وإعدادهم الفني، أو بتطوير المزلقانات ونظم الإشارة وحسب، بل ترتبط أساساً بأزمة منظومة تنمية منحازة، وغير كفوءة، وهي بالتالي ليست ذات نتائج تصنع تغييراً في الوقت الراهن طالما لم تجرِ مراجعة وتعديل اتجاهها لتتصف بالعدالة.